

نكاح المشرف على الهلاك



د. عبد الله بن صالح بن صالح الزير (*)

ملخص البحث

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على من بعثه الله هاديا وبشيرا وداعيا إلى الله بإذنه وسراجا منيرا ، ففتح الله به قلوبنا غلغا ، وأذانا صما ، وعيوننا عميا ، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد :

فلقد جاءت الشريعة الإسلامية لتحقيق المصالح ودرء المفاسد، وإقامة العدل بين الناس في كل أمورهم ومجالات حياتهم ، ولم تترك للأفراد الحرية المطلقة في كل تصرفاتهم وتعاملاتهم ، بل قيدت ذلك ونظمتها في كل شؤونهم وخاصة في الأحوال التي يقترب فيها المكلف من وداع الحياة الدنيا والانتقال إلى الدار الآخرة ، والتي قد يضعف الإنسان فيها ، فيظلم ويجور ، وخاصة فيما يتعلق بالتصرفات المالية ، سواء كان ذلك في هبته أو تبرعه أو وصيته ، أو في طلاقه ونكاحه ، ومن ذلك ما يتعلق بنكاحه في الوقت الذي يشرف فيه على الهلاك ، فقد ينكح لحاجته الفعلية لهذا النكاح ، وضرورته لمن يقوم بخدمته ورعايته ، وقد يكون نكاحه لمآرب أخرى ومقاصد سنية ، كالمضاربة بالورثة ونحو ذلك .

(*) أستاذ الفقه المساعد بقسم الشريعة بجامعة الطائف - المملكة العربية السعودية

وقد جاء هذا البحث ليناقد مسألة نكاح المشرفين على الهلاك ، ويبين أقوال أهل العلم في هذه المسألة مقدما له بمقدمة تمهيدية ، تعرف بالمريض مرض الموت ومن يلحق بهم من المشرفين على الهلاك ، ميرزا سبب الخلاف فيها وأدلة كل فريق ومناقشتها ومن ثم الوصول إلى القول المختار فيها - سائلا الله عز وجل أن أكون قد وفقت فيما قصدت إليه انه هو الجواد الكريم وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

المقدمة :

الحمد لله كما ينبغي لجلال وجه ربنا وعظيم سلطانه، أحمده وأشكره، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأستغفره، يعلم ما تخفي القلوب والخواطر ، ويرى خاتنة الأحداق والنواظر ، المطلع على خفيات السرائر ، العالم بمكنونات الضمانر ، المستغني في تدبير الكون عن المشاور والمؤازر. لا رب لنا غيره فدعوه، ولا إله لنا سواه فترجوه، لا راد لقضائه ولا مانع لعطائه، عليه توكلنا وإليه أنبنا، هو مولانا فنعم المولى ونعم النصير، وأشهد أن محمدا عبد الله ورسوله وخليله ومصطفاه، أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وسلم تسليما كثيرا.

أما بعد :

فمن فضل الله على عباده أن انزل عليهم شريعة محكمة وسنة قائمة ومنهجاً دقيقاً ليضمن لهم سعادة الدنيا وفلاح الآخرة (ثم جعلناك على شريعة من الأمر فاتبعها ولا تتبع أهواء الذين لا يعلمون) ^(١) وجعل أمر النوايا والمقاصد ركناً ركينا، حيث رتب على المقاصد أحكاماً دقيقة يقول عليه

(١) سورة الجاثية، آية رقم (١٨)

الصلاة والسلام (أنما الأعمال بالنيات وانما لكل امرئ ما نوى) ^(١) ومن هنا قرر الفقهاء قاعدة (العبرة في العقود بالقصود والمعاني لا بالالفاظ والمباني) ^(٢) وقد أوضح ابن القيم رحمه الله أهمية المقاصد في الأحكام بقوله (إن المقاصد والاعتقادات معتبرة في التصرفات والعبارات كما هي معتبرة في التقربات والعبادات ودلائل هذه تفوق الحصر فمنه قوله تعالى في حق الأزواج إذا طلقوا زوجاتهم طلاقا رجعيًا (وبعولتهن أحق بردهن في ذلك إن أرادوا إصلاحًا) ^(٣) وقوله تعالى (ولا تمسكوهن ضارًا لتعتدوا) ^(٤) ، وذلك نص في أن الرجعة إنما ملكها الله تعالى لمن قصد الصلاح دون من قصد الضرر . وقال تعالى (من بعد وصية يوصى بها أو دين غير مضار) ^(٥) فإنما قدم الله الوصية على الميراث إذا لم يقصد بها الموصي الضرر فإن قصد فللورثة ابطالها وعدم تنفيذها) ^(٦) .

وبناء على ذلك جاءت الاحكام الشرعية بسد الذرائع المفضية الى الضرر أو الظلم أو الجور، وخاصة فيما يتعلق بالتصرفات التي تقع في الأوقات التي يشرف فيه الانسان على الهلاك بمرض مخوف أو حكم بقصاص ونحوه لأن الانسان في مثل هذه الحالات إذا أحس بقرب أجله وأنه سيترك كل ما أفنى زهرة حياته في جمعه من مال وغيره فقد تصدر منه بعض التصرفات التي هي في ظاهرها قد تبدو حسنة ولكنها من حيث النية والمقصد فيها إضرار

^(١) أخرجه البخاري ، الصحيح ، كتاب الوحي ، باب كيف كان بدء الوحي رقم (١) ؛ ومسلم ، الصحيح ، كتاب الامارة ، باب قوله صلى الله عليه وسلم (انما الاعمال بالنيات) رقم (١٩٠٧)

^(٢) انظر : الندوي ، القواعد الفقهية ، ص ٢٥١ عبد المجيد الجزائري ، القواعد الفقهية المستخرجة من كتاب اعلام الموقعين ، ص ٢٤٠ وما بعدها .

^(٣) سورة البقرة ، آية (٢٢٨)

^(٤) سورة البقرة ، آية (٢١٣)

^(٥) سورة النساء ، آية (١٢)

^(٦) ابن القيم ، اعلام الموقعين ، ٩٦-٩٥/٣

بالورثة أو بأصحاب الحقوق والغرماء ، فقيدت الشريعة بعض تصرفاته التي يكون القصد منها الإضرار أو الظلم والحيث ومن هذه التقييدات ما هو متفق عليه بين الفقهاء كمنع المشرف على الهلاك من التصرف في ماله إلا في حدود الثلث وما زاد عليه فموقوف على إجازة الورثة ومن هذه التصرفات ما هو مختلف فيه بين الفقهاء كنكاح المريض وهو في هذه الحال المشرف فيها على الهلاك .

وقد دفعني للبحث في هذه المسألة ما نشر في إحدى الصحف ^(١) عن قيام ولي امرأة في الخامسة عشرة من عمرها بتزويجها من رجل محكوم عليه بالقصاص وهو في السجن وقيام بعض الكتاب من الصحفيين وغيرهم بالخوض في هذه المسألة دون الرجوع إلى أهل الفتوى لبيان حكم هذا النكاح وخاصة ما كتبه أحد الباحثين عن هذا الزواج وما وصفه به من أوصاف الفساد والبطلان بقوله (وما تم في عنبر القتل بزفاف محكوم عليه بالقصاص لا يعتبر شرعياً بل هو من الناحية الفقهية -في رأيي- زواج باطل وسابقة لم تحصل في تاريخنا الإسلامي. وعلى كل المهللين والفرحين بهذا الزواج الرجوع إلى كتب الفقه واستخلاص حكم هذا الزواج منها خاصة أن لدينا قواعد فقهية مستمدة من الكتاب والسنة ولها أدلة وشواهد من الآيات والأحاديث. فسجين الطائف (العريس) حكمه حكم المريض الذي لا يرجى شفاؤه فالشرع له موقف تجاه هذا المريض من ناحية طلاقه وزواجه وميراثه وكافة تصرفاته. ففي حالة المرض المخوف أقر الفقهاء ببطلان تصرفاته وهذا ينطبق على عريس السجن فالعلة واحدة فما ينطبق على المريض الذي لا يرجى شفاؤه ينطبق على السجين المحكوم عليه بالقصاص في أن جميع تصرفاته لا يعتد بها فالقاعدة الفقهية تنص على أن من استعجل الشيء قبل أوانه عوقب بحرمانه وأساس هذه القاعدة قوله عليه الصلاة والسلام أن القتال

(١) صحيفة القبس الكويتية ، العدد رقم ١٢٣٦٤ ، الجمعة ٢٢ / ٤ / ١٤٢٨

لا يرث، ويشرح الفقهاء هذه القاعدة بأن من استعجل الشيء الذي وضع له سبب عام مطرد وطلب الحصول عليه قبل أوانه أي قبل وقت حلول سببه العام ولم يستسلم إلى ذلك السبب الموضوع بل عدل عنه وقصد تحصيل ذلك الشيء بغير ذلك السبب قبل ذلك الأوان عوقب بحرمانه لأنه افتات وتجاوز فيكون باستعجاله هذا أقدم على تحصيله بسبب محذور فيعاقب بحرمانه ثمرة عمله التي قصد تحصيله بذلك السبب الخاص المحذور فكل تصرف جر فساداً أو دفع صلاحاً فهو منهي عنه. ماذا سيكون حال الزوجة لو لا سمح الله لم يعف أهل القتل وتم تنفيذ حكم القصاص وكانت حاملاً لأن إدارة السجن مكنت الزوج من زوجته في خلوة شرعية. ماذا سيكون عليه حال الطفل الذي سيولد، كيف سيواجه المجتمع من حوله؟ هل فكرنا فيه وفي مصير هذه الإنسانية البريئة التي ستفقد زوجها وأباها لا سمح الله في حالة عدم العفو عنهما. إن الجريمة كما عرفها الماوردي في الأحكام السلطانية محظورات شرعية زجر الله عنها بحد أو تعزير والحد والتعزير هي العقوبة المقدره شرعاً وهي ذاتها أذى ينزل بالجاني زجراً له، وعندما تتحول السجون إلى دور للترفيه والزواج وتبعاته ينتفى إذن حد الزجر وتصبح في النهاية مطلباً لمن أراد أن يهرب من الحياة الواسعة، فلا نجعل السجن إدارة للترفيه وبالتالي استهانة الناس بعقوبة السجن متعارضة مع مقصد الشارع من هذه العقوبة^(١)، وإذا تأملنا في تفاصيل القصة ودوافع الزواج الذي تم ومقاصده من خلال كلام الزوج المحكوم عليه بالقصاص نجد انه يطلب أمراً مهماً من الحوائج الأصلية وهو الولد الصالح الذي يدعوله ولاشك أن هذا الأمر من المقاصد المهمة للنكاح بالإضافة الى أن الزوجة لم تجبر على الزواج حيث يقول الزوج حسب مانقلت عنه إحدى الصحف (والتقت "الوطن" بالسجين العريس، الذي قال إن

(١) صحيفة عكاظ، العدد: ٢٣٤٠ الثلاثاء ١١/١١/١٤٢٨هـ (١٣/نوفمبر ٢٠٠٧).
والكاتب اسمه: عصام نجيب يماني.

الموت والحياة علمها بيد الله وإن إصراره على الزواج أتى بعد إلحاح من أحد النزلاء الذين سبقوه قبل عدة سنوات إلى ساحة القصاص ولم يكن متزوجاً فجاء بفكرة الزواج لكي أنجب ولداً يدعو لي بعد الممات وأوصاني بأن أتزوج من جهة أخرى أوضح والد العروس أن مهر العروس لم يتجاوز ٣٥ ألف ريال فيما كان المؤخر عبارة عن ٣٠ ألف ريال ولها الحق في منزل مستقل متى تنازل ذوو الدم. وأضاف أن ابنته مقتنعة بهذا الزواج ولم يجبرها على ذلك بل طلبت منه أن ترى الزوج قبل عقد القران هي ووالدتها وقد تم ذلك عن قناعة تامة وسيكون لها الحق الشرعي كباقي الزوجات. ر قالت الزوجة التي تبلغ من العمر ١٥ عاماً إنها سعيدة بهذا الزواج وإنها لم تجبر عليه^(١)

وهذا البحث سيناقش هذه المسألة من كافة جوانبها ويترك الحكم بعد ذلك للقاريء في الحكم على هذه الكتابات الصحفية المرتكزة على الحكم المسبق على الواقعة دون الوقوف على حكم المسألة من خلال ما قرره فقهاء الأمة وعلماءها. مع الإشارة إلى أنني سأعلق على هذه المنقولات في خاتمة هذا البحث .

هذا وقد جاءت خطة البحث مشتملة على مقدمة وفصلين :

الفصل الأول: في التعريف بالمريض مرض الموت ومن يلحق به من المشرفين على الهلاك ويتضمن المباحث التالية :

المبحث الأول: في تعريف مرض الموت

المبحث الثاني : أقسام المرض وشروط تحققه.

المبحث الثالث : حكم الأمراض المزمنة.

(١) صحيفة الوطن ، العدد : ٢٥٩١ السبت ٢٣/١٠/١٤٢٨هـ (٣/نوفمبر/٢٠٠٧ .

المبحث الرابع : ما يلحق بمرض الموت في الحكم من المشرفين على الهلاك

المبحث الخامس : الاختلاف في مرض الموت.

الفصل الثاني : في التعريف بالنكاح وحكم نكاح المشرف على الهلاك ويتضمن المباحث الآتية :

المبحث الأول : في تعريف النكاح لغة وشرعا

المبحث الثاني : أركان النكاح وشروطه

المبحث الثالث : في حكم نكاح المشرف على الهلاك

ثم ختم البحث بخاتمة تضمنت أهم نتائج البحث وثبت المصادر والمراجع . وقد كان المنهج في خطة بحث المسائل الفقهية لهذا البحث مقارنا بين المذاهب الأربعة المشهورة على حسب المنهج الآتي :

- إن كانت المسألة محل وفاق بينت ذلك .
- توثيق الأقوال من المراجع المعتبرة لكل مذهب والاستشهاد بنصوص من كتبهم في بعض الأحيان .
- عرض الأدلة إن وجدت ثم ذكر القول الراجح مع تضمينه أسباب الترجيح ومناقشة الأقوال المرجوحة .
- عزوت الآيات الى سورها مبينا اسم السورة ورقم الآية .
- خرجت الأحاديث من مصادر ها ، فان كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما اكتفيت به وإلا خرجته من مظانه مع حكم أهل العلم عليه .
- لم أترجم للإعلام الوارد ذكرهم في البحث من اجل الاختصار خوفا من تضخم حجم البحث .

والله أسأل أن يتوب علي وأن يغفر لي تقصيري وزللي ، وأن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه الكريم ، وأن يمن علينا جميعا باستقامة الحال وصلاح المال والعدل في كل الأمور ، انه سميع مجيب وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

الفصل الأول

في التعريف بالمريض مرض الموت ومن

يلحق به من المشرفين على الهلاك

المشرفون على الهلاك هم الذين تعريضهم عوارض مختلفة تنبؤ عن قرب موتهم عادة وهذه العوارض كانت محل اهتمام الفقهاء وبحثهم واجتهاداتهم ، فالذي قرب أجله له أحكام خاصة تضبط بعض تصرفاته كتبرعه ونكاحه وغير ذلك ، وأظهر هؤلاء المشرفين على الهلاك والذين كانوا بمثابة الأصل لبحث الفقهاء المريض مرض الموت وألحق به غيره من المشرفين على الهلاك ، ولذلك سيكون البحث مستهلا بمرض الموت ثم من يلحق به من المشرفين على الهلاك كما سيتضح بيانه إن شاء الله من خلال المباحث الآتية .

المبحث الأول : في تعريف مرض الموت

المطلب الأول : تعريف المرض والموت باعتبار كل كلمة على حده :

مرض الموت

مرض الموت مركب من كلمتين : مرض وموت

المرض في اللغة : السقم ، نقيض الصحة يكون للإنسان والحيوان .

والمرض أيضاً : حالة خارجة عن الطبع ضارّة بالفعل ، ومرض من باب فرح ، قال ابن الأعرابي : أصل المرض النقصان .

وقال الفيروز آبادي : المرض إظلام الطبيعة واضطرابها بعد صفاتها واعتدالها ^(١) .

وفي اصطلاح الفقهاء : حالة غير طبيعية في بدن الإنسان تكون بسببها الأفعال الطبيعية والنفسانية والحيوانية غير سليمة ^(٢) .

وقيل : المرض ما يعرض للبدن فيخرجه عن الاعتدال الخاص ^(٣) .

والموت في اللغة : ضد الحياة ، يقال مات يموت فهو ميت وميت ^(٤)

وفي الاصطلاح : مفارقة الروح الجسد قال الغزالي : ومعنى مفارقتها للجسد انقطاع تصرفها عن الجسد ، بخروج الجسد عن طاعتها ^(٥) .

المطلب الثاني : تعريف مرض الموت باعتباره مركبا إضافيا:

اختلف الفقهاء في تعريف مرض الموت اصطلاحاً ، ولكنهم متفقون على أن يكون المرض مخوفاً : أي يغلب الهلاك منه عادةً أو يكثر ، وأن يتصل المرض بالموت ، سواء وقع الموت بسببه أم بسبب آخر خارجي عن المرض كقتل أو غرق أو حريق أو غير ذلك . وعلاقة المرض بمرض الموت عموم وخصوص ، إذ مرض الموت مرض وليس العكس .

(١) انظر : ابن منظور ، لسان العرب ، فصل الميم حرف الضاد ؛ الفيروز آبادي ، القاموس المحيط ، باب الضاد فصل الميم ؛ الفيومي ، المصباح المنير ، مادة (مرض) .

(٢) انظر : عبد العزيز بخاري ، كشف الأسرار ، ٤٨٣/٨ ؛ وزارة الأوقاف والشؤون

الإسلامية الموسوعة الفهية الكويتية ، ٣٥٣/٣٦

(٣) الجرجاني ، التعريفات ، ص ٢١١ .

(٤) الفيروز آبادي ، القاموس المحيط ، باب التاء فصل الميم ؛ الفيومي ، المصباح المنير ، مادة (موت) .

(٥) إحياء علوم الدين ، ٤/ ٤٢١ .

تحديد مرض الموت :

فذهب جمهور الفقهاء إلى أن مرض الموت هو : المرض المخوف الذي يتصل بالموت ، ولو لم يكن الموت بسببه ^(١) .

وذهب الحنفية إلى أن مرض الموت : هو الذي يغلب فيه خوف الموت ، ويعجز معه المريض عن رؤية مصالحه خارجاً عن داره إن كان من الذكور ، وعن رؤية مصالحه داخل داره إن كان من الإناث ، ويموت على ذلك الحال قبل مرور سنة ، سواء كان صاحب فراش أو لم يكن ، هذا ما لم يشتد مرضه ويتغير حاله ، فيعتبر ابتداء السنة من تاريخ الاستداد ^(٢) .

فعلى هذا ، يشترط لتحقيقه أن يتوافر فيه وصفان :

الوصف الأول : أن يكون مخوفاً ، أي يغلب الهلاك منه عادةً أو يكثر .

جاء في الفتاوى الهندية : حد مرض الموت تكلموا فيه ، والمختار للفتوى أنه إن كان الغالب منه الموت كان مرض الموت ، سواء كان صاحب فراش أم لم يكن ^(٣) .

وقال التتوي : المرض المخوف والمخيف : هو الذي يخاف منه الموت ، لكثرة من يموت به ، فمن قال : مخوف قال : لأنه يخاف منه الموت ، ومن قال : مخيف لأنه يخيف من رآه ^(٤) .

^(١) انظر : محمد الدسوقي ، حاشية الدسوقي على الدردير ٣ / ٣٠٦ ؛ محمد الخرشي ، الخرشي على مختصر خليل ، ٣٠٥ / ٥ ؛ الزملي ، النووي ، روضة الطالبين ، ٦ / ١٣٠ ؛ نهاية المحتاج ، ٦ / ٦٠ ، ٦١ ؛ البهوتي ، كشف القناع ، ٤ / ٢٧١ ، ابن مفلح ، الفروع ، ٤ / ٢٦٧ ؛ احمد ابن تيمية ، ابن تيمية ، مجموع الفتاوى ، ٥ / ٤٤٦ .

^(٢) انظر : ابن عابدين ، حاشية ابن عابدين ، ٣ ، ٣٨٤ ؛ علاء الدين الكاساني بدائع الصنائع ، ٣ / ٢٢٤ ، فتح القدير ، ٣ / ١٥٥ ؛

^(٣) الشيخ نظام وآخرون ، ٤ / ١٧٦ ؛

^(٤) تحرير الفاظ التنبيه ، ص ٢٤١

وقال صاحب البهجة : ومراده بمرض الموت : المرضُ المخوف الذي حكم أهل الطبّ بكثرة الموت به ^(١).

وقال الشافعية والحنابلة : ما أشكل أمره من الأمراض يرجع فيه إلى قول أهل المعرفة ، وهم الأطباء ، لأنهم أهل الخبرة بذلك والتجربة والمعرفة ، ولا يقبل إلا قول طبيبين مسلمين ثقتين بالغين ، لأن ذلك يتعلق به حق الوارث وأهل العطايا ، فلم يقبل فيه إلا ذلك ، وقياسُ قول الخرقى : أنه يقبل قول الطبيب العدل إذا لم يقدر على طبيبين ^(٢).

ولو اختلف الأطباء يؤخذ بقول الأعم ، ثم بالأكثر عدداً ، ثم بمن يخبر بأنه مخوف ، لأنه علم من غامض العلم ما خفي على غيره ، قاله الماوردي ، ونقله ابن الرقعة وأقره ^(٣).

فإن لم يتوفر من يرجع إليه من الأطباء ، كأن مات قبل أن يراجع أحداً من الأطباء ، فإيه يمكن أن يعتبر عجز المريض عن الخروج لمصالحه خارج بيته إن كان من الذكور ، وعن رؤية مصالحه داخل بيته إن كان من الإناث علامة تدل على كون المرض مخوفاً إن كان قادراً على رؤية تلك المصالح قبله ، أو أن تعتبر آية علامة أخرى تنبئ عن كونه مخوفاً في نظر الأطباء العارفين .

ويقصد بالعجز عن الخروج لمصالحه خارج بيته : عجزه عن إتيان المصالح القريبة العادية، فلو كان محترفاً بحرفة شاقة كالحمال والدقاق والحذاد والنجار ونحو ذلك مما لا يمكن إقامته مع أدنى عجز أو مرض ، مع قدرته على الخروج إلى المسجد والسوق لا يكون في مرض الموت ، إذ لا يشترط

(١) أبو الحسن التسولي ، البهجة في شرح التحفة ، ٢٤٠/٢

(٢) انظر : المغني ، ٨ / ٤٩٠ ، أبو اسحاق الشيرازي ، المهذب ، ١ / ٤٦٠

(٣) انظر : الرملي ، نهاية المحتاج ، ٦٠ / ٦

في هؤلاء العجز عن العمل في حرفتهم ليعتبروا في مرض الموت ، بل عن مثل ما يعجز عنه صاحب الحرفة العادية^(١) .

الوصف الثاني : أن يتصل المرض بالموت ، سواء وقع الموت بسببه أم بسبب آخر خارجي عن المرض كقتل أو غرق أو حريق أو تصادم أو غير ذلك .

فإذا صحّ من هذا المرض تبين أنه ليس بمرض الموت ، وتعتبر تصرفاته فيه كتصرفات الصحيح دون فرق ، فالمريض ما دام حيّاً لا يجوز لورثته ولا لدائنيه الاعتراض على تصرفاته لجواز أن يشفى من مرضه ، أمّا إذا انتهى المرض المخوف بالموت فيتبين أنّ التصرف وقع في مرض الموت^(٢) . وبهذا يتبين لنا أنّ المرض المخوف بأنواعه إن اتصل به الموت كان مرض الموت ويجري عليه أحكام مرض الموت ، وأمّا إن لم يتصل به الموت ، بأن صحّ من مرضه ، ثمّ مات بعد ذلك فحكمه حكم الصحيح ، لأنه لمّا صحّ بعد المرض تبين أنّ ذلك لم يكن مرض الموت .

المبحث الثاني : أقسام المرض وشروط تحققه

الأمراض التي تصيب الإنسان ليست على درجة واحدة من الخطورة على حياة المكلف ، ولذلك فإن أثرها على تصرفاته ليس على درجة واحدة كذلك ، فالأمراض الخطيرة التي تؤدي غالباً إلى الموت هي التي تسمى الأمراض المخوفة وبناء على ذلك قسم ابن قدامة رحمه الله الأمراض إلى أربعة أقسام :

(١) الآتاسي ، شرح المجلة ، ٤٠٨ / ٢ ،

(٢) الزيلعي ، تبیین الحقائق ، ٤٤٨ / ٢ ،

القسم الأول : مرض غير مخوف مثل : وجع العين ، والضررس والصداع اليسير ، وحمى ساعة ، فهذا حكم صاحبه حكم الصحيح لأنه لا يخاف منه في العادة .

القسم الثاني : الأمراض الممتدة كالجذام وحمى الربيع - وهي التي تأخذ يوماً وتذهب يومين وتعود في الرابع - والفالج في انتهائه ، والسل في ابتدائه ، والحمى الغب ، فهذا القسم : إن كان صاحبها يذهب ويجيء ، ولم يكن صاحب فراش فعطاياه كالصحيح من جميع المال ، وإن أضنى صاحبها على فراشه فهي مخوفة عند الحنفية والمالكية والحنابلة في المذهب ^(١) ، وبه يقول الأوزاعي وأبو ثور لأنه مريض صاحب فراش يخشى التلف فأشبهه صاحب الحمى الدائمة .

وذهب الشافعي في صاحب الأمراض الممتدة وهو وجه عند أبي بكر من الحنابلة أن عطيته من صلب المال ، لأنه لا يخاف تعجيل الموت فيه وإن كان لا يبرأ ، فهو كالهرم ^(٢) .

القسم الثالث : مرض مخوف يتحقق تعجيل الموت بسببه فينظر فيه : فإن كان عقله قد اختل مثل من ذبح أو أبينت حشوته ، فهذا كميّت لا حكم لكلامه ولا لعطيته ، لأنه لا يبقى له عقل ثابت ، وإن كان ثابت العقل كمن خرقت حشوته أو اشتد مرضه ولكن لم يتغير عقله صحّ تصرفه وتبرعه ، وكان تبرعه من الثلث ، فإن عمّر رضي الله عنه خرجت حشوته فقبلت وصيته ولم

(١) انظر : السرخسي ، المبسوط ، ١٦٩/٦ ، ابن سماوة ، جامع الفصولين ، ٢٣٨/٢ ؛ فتح القدير ، ١٥٥/٣ ؛ المواق ، التاج والاكلیل ، ٧٨/٥ ؛ الدسوقي ، حاشية الدسوقي على خليل ٣٠٦/٣ ، الزرقاني ، الزرقاني على خليل ، ٥٠٣٩٠ ؛ البهوتي ، كشف القناع ، ٢٧١/٤ ؛ ابن مفلح ، الفروع ، ٤ ، ٦٦٧

(٢) انظر : الرملي ، نهاية المحتاج ، ٦٠/٦ ؛ احمد الهيثمي ، تحفة المحتاج ، ٣١/٧

يختلف في ذلك أحد ^(١) ، وعلي رضي الله عنه بعد ضرب ابن ملجم أوصى وأمر ونهى فلم يحكم ببطلان قوله ^(٢) .

القسم الرابع : مرض مخوف لا يتعجل موت صاحبه يقينا لكنه يخاف ذلك كالبرسام - هو بخار يرتقي إلى الرأس ، ويؤثر في الدماغ ، فيختل عقل صاحبه - ووجع القلب والرئة وأمثالها ، فإنها لا تسكن حركتها ، فلا يندمل جرحها ، فهذه كلها مخوفة سواء كان معها حمى أو لم يكن .

وأما ما أشكل أمره فصرح جمهور الفقهاء بأنه يرجع إلى قول أهل المعرفة، وهم الأطباء ، لأنهم أهل الخبرة بذلك والتجربة والمعرفة ، ولا يقبل إلا قول طبيبين ، مسلمين ، ثقتين ، بالغين ، لأن ذلك يتعلق به حق الوارث وأهل العطايا فلم يقبل فيه إلا ذلك ^(٣) .

المبحث الثالث : حكم الأمراض المزمنة

الأمراض المزمنة أو الممتدة لا تعد مرض الموت ، إلا إذا تغير حال المريض واشتد وخيف منه الهلاك ، فيكون حال التغير مرض الموت إن اتصل بالموت فقد (سئل مالك : عن أهل البلاء مثل المفلوج والمجدوم وما أشبه هؤلاء في أموالهم إذا أعطوهم وتصدقوا بها في حالاتهم قال : ما كان من ذلك أمر يخاف على صاحبه منه فلا يجوز له إلا في الثلث) ^(٤) .

^(١) مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى ، ٦٥/١٢ ؛ ابن قدامة ، المغني ، ٢٨٥/٦ .

^(٢) انظر المصادر السابقة .

^(٣) انظر : ابن قدامة ، المغني ، ٤٨٩/٤ - ٤٩٠ ؛ الموسوعة الفقهية الكويتية ، ٣٥٤/٣٦ ، ابن عابدين ، حاشية ابن عابدين ، ٢/٣٨٤ ؛ الكاساني بدائع الصنائع ؛ ٢٢٤/٢ ؛ المواق ، مواهب الجليل ، ٧٨/٥ ؛ الدسوقي ، حاشية الدسوقي على الدردير ٣/٣٠٦ ؛ الزرقاني ، حاشية الزرقاني على مختصر خليل ، ٣٩٠/٥ ، البهوتي ، كشاف القناع ، ٢٧١/٤ ، ابن مفلح ، الفروع ، ٤ ، ٦٦٧ .

^(٤) رواية سحنون عن بن القاسم ، المدونه ، ١٣٣/٢ .

قال الكاساني: وكذلك صاحب الفالغ ونحوه إذا طال به ذلك فهو في حكم الصحيح ، لأن ذلك إذا طال لا يُخاف منه الموت غالباً ، فلم يكن مرض الموت، إلا إذا تغيّر حاله من ذلك ومات من ذلك التغير ، فيكون حال التغير مرض الموت ، لأنه إذا تغيّر يخشى منه الموت غالباً ، فيكون مرض الموت ، وكذا الزمّن والمقعد ^(١) .

وجاء في فتاوى عليش :قال ابن سلمون : ولا يعتبر في المرض العلل المزمنة التي لا يخاف على المريض منها كالجدام والهرم ، وأفعال أصحاب ذلك أفعال الأصحاء بلا خلاف اهـ .

قال عبد الباقي : وفي المدونة ، كون المفلوج والأبرص والأجذم وذوي القروح من الخفيف ما لم يقعه ويؤثنيّه ، فإن أقعده وأضناه وبلغ به حدّ الخوف عليه ، فله حكم المرض المخوف ^(٢) .

المبحث الرابع : ما يلحق بمرض الموت

في الحكم من المشرفين على الهلاك

الحق جمهور الفقهاء بالمريض مرض الموت في الحكم حالات مختلفة وعديدة ليس فيها مرض أو اعتلال صحّة مطلقاً ، وهذه الحالات هي :

١- إذا قدّم للقتل ، سواء أكان قصاصاً أو غيره ^(٣) .

(١) انظر : بدائع الصنائع ٢٢٤/٣

(٢) محمد احمد عليش ، فتح العلي الملك ، ١/ ٣٦١

(٣) انظر : السرخسي ، المبسوط ، ١٦٨/٦ ؛ الكاساني ، بدائع الصنائع ، ٢٢٤/٣ ؛ الكمال ابن الهمام ، فتح القدير ، ١٥٥/٣ . سحنون ، المدونة ، ٣٥/٦ ؛ الدسوقي ، حاشية الدسوقي ، ٣٠٦/٤ ،

- ٢- راكب السفينة إذا اضطربت وأوشكت على الغرق وبعضهم قيد ذلك بمن بقي معلقا على لوح خشب بعد غرق السفينة ^(١) .
- ٣- من كان بين الصفين حين التحم قتال بين فريقين متكافئين أو قريبي التكافؤ ^(٢) .
- ٤- من وقع في أسر قوم عادتهم قتل الأسرى ^(٣) .
- ٥- المرأة الحامل إذا ضربها المخاض ^(٤) .

قال ابن قدامة : (ويحصل الخوف بغير ما ذكرناه في مواضع خمسة تقوم مقام المرض : أحدها : إذا التحم الحرب واختلطت الطائفتان للقتال وكانت كل طائفة مكافئة للأخرى أو مقهورة فأما القاهرة منهما بعد ظهورها فليست خانفة وكذلك إذا لم يختلطوا بل كانت كل واحدة منهما متميزة سواك كان بينهما رمي بالسهم أو لم يكن فليست حالة خوف ولا فرق بين كون الطائفتين متفقتين في الدين أو مفترقتين وبه قال مالك والأوزاعي والثوري ونحوه عن مكحول وعن الشافعي قولان : أحدهما : كقول الجماعة والثاني : ليس بمخوف لأنه ليس بمریض

ولنا أن توقع التلف ههنا كتوقع المرض أو أكثر فوجب أن يلحق به ولأن المرض إنما جعل مخوفا لخوف صاحبه التلف وهذا كذلك قال : أحمد إذا حضر القتال كان عتقه من الثلث وعنه إذا التحم الحرب فوصيته من المال كله

(١) انظر : الزيلعي ، تبیین الحقائق ، ٢/٢٤٨ ؛ الفتاوى الهندية ، ١/٣٥٣ ، ابن قدامة الكافي ، ٢/٤٦٨ ؛ ابن النجار ، منتهی الإرادات ، ٢/٢٩ ؛ وانظر كذلك : المصادر السابقة .
(٢) انظر : الهيتمي ، تحفة المحتاج ، ٧/٣٣ ؛ الرملي ، نهاية المحتاج ، ٦/٦٣ ؛ وانظر كذلك : المصادر السابقة .

(٣) انظر : البهوتي ، كشف القناع ، ٤/٢٧٣ ؛ ابن مفلح ، الفروع ، ٤/٦٦٧ .
(٤) انظر : السرخسي ، المبسوط ، ٦/١٦٨ ؛ الكاساني ، بدائع الصنائع ، ٣/٢٢٤ ؛ الكمال ابن الهمام ، فتح القدير ، ٣/١٥٥ ؛ الدسوقي ، حاشية الدسوقي ، ٤/٣٠٦ ؛ الشرييني ، مغني لمحتاج ، ٣/٥١ ؛ ابن قدامة الكافي ، ٢/٤٦٨ .

فيحتمل أن يجعل هذا رواية ثانية وتسمى العطية وصية تجوزا لكونها في حكم الوصية ولكونها عند الموت ويحتمل أن يحمل على حقيقته في حصة الوصية من المال كله لكن يقف الزائد على الثلث على إجازة الورثة فإن حكم وصية الصحيح وخائف التلف واحد .

الثانية : إذا قدم ليقْتل فهي حالة خوف سواء أريد قتله للقصاص أو لغيره ول الشافعي فيه قولان : أحدهما : أنه مخوف والثاني : إن جرح فهو مخوف وإلا فلا لأنه صحيح البدن والظاهر العفو عنه

ولنا أن التهديد بالقتل جعل إكراها يمنع وقوع الطلاق وصحة البيع ويبيح كثيرا من المحرمات ولولا الخوف لم تثبت هذه الأحكام وإذا حكم للمريض وحاضر الحرب بالخوف مع ظهور السلامة وبعد وجود التلف فمع ظهور التلف وقربه أولى ولا عبرة بصحة البدن فإن المرض لم يكن مصبنا لهذا الحكم لعينه بل لخوف إفضائه إلى التلف فثبت الحكم ههنا بطريق التنبيه لظهور التلف

الثالثة : إذا ركب البحر فإن كان ساكنا فليس بمخوف وإن تموج واضطرب وهبت الريح العاصف فهو مخوف فإن الله تعالى وصفهم بشدة الخوف بقوله سبحانه : { هو الذي يسيركم في البر والبحر حتى إذا كنتم في الفلك وجرين بهم بريح طيبة وفرحوا بها جاءتها ريح عاصف وجاءهم الموج من كل مكان وظنوا أنهم أحيط بهم دعوا الله مخلصين له الدين لنن أنجيتنا من هذه لنكونن من الشاكرين }

الرابعة : الأسير والمحبوس إذا كان من عادته القتل فهو خائف عطيته من الثلث وإلا فلا وهذا قول أبي حنيفة و مالك و ابن أبي ليلى وأحد قولي الشافعي وقال الحسن : لما حبس الحجاج إياس بن معاوية : ليس له من ماله إلا الثلث وقال أبو بكر عطية الأسير من الثلث ولم يفرق وبه قال الزهري و الثوري و

إسحاق وحكاة ابن المنذر عن أحمد وتأول القاضي ما روي عن أحمد في هذا على ما ذكرناه من التفصيل ابتداء وقال الشعبي و مالك : الغاري عطيته من التلث وقال مسروق إذا وضع رجله في الغرز وقال الأوزاعي المحصور في سبيل الله والمحبوس ينتظر القتل أو تفقأ عيناه هو في ثلثه والصحيح إن شاء الله ما ذكرنا من التفصيل لأن مجرد الحبس والأسر من غير خوف القتل ليس بمرض ولا هو في معنى المرض في الخوف فلم يجز إلحاقه به وإذا كان المريض الذي لا يخاف التلث عطيته من رأس ماله فغيره أولى

الخامسة : إذا وقع الطاعون ببلدة فعن أحمد أنه مخوف ويحتمل أنه ليس بمرض وإنما يخاف المرض والله أعلم (^١) .

المبحث الخامس : الاختلاف في مرض الموت

إذا طعن الورثة مثلاً في تصرفات مورثهم بدعوى صدورها عنه في مرض موته بما يمس حقوقهم وادّعى المنتفع أن هذه التصرفات وقعت من مورثهم في صحته ، يفرّق بين حالات ثلاث :

الحالة الأولى : إذا خلت دعوى كل منهما عن البيّنة ، فقد اختلف الفقهاء في ذلك على قولين :

أحدهما للحنفية والحنابلة : وهو أن القول قول مدّعي صدورها في المرض ، لأنّ حال المرض أدنى من حال الصّحة ، فما لم يتيقن حال الصّحة يُحمل على الأدنى ، ولأنّ هذه التصرفات من الصفات العارضة ، فهي حادثة ، والحادث يضاف إلى أقرب وقت من الحكم الذي يترتب عليه ، والأقرب هاهنا المرض المتأخّر زمانه عن زمان الصّحة ، فكان القول قول من يدّعي

(^١) المغني ، ٤٩٢/٨ - ٤٩٤ ؛ انظر ، الدسوقي ، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ، ٢ / ٢٧٦

حدوثها في المرض ، إذ هو الأصل ، ولو أراد مدعي الصّحة استحلاف مدعي المرض لكان له ذلك ^(١) .

والثاني للشافعية : وهو أنّ القول قول مدعي صدورهما في الصّحة ، لأنّ الأصل في التصرف السابق من المتوقّى أن يعتبر صادراً في حال صحته ، وعلى من يتمسك بصدوره في مرض الموت يقع عبء الإثبات ^(٢) .

الحالة الثانية : وهي ما إذا اقترنت دعوى كل منهما بالبيّنة ، وقد اختلف الفقهاء في هذه الحالة على قولين :

أحدهما للحنفية : وهو أنّه ترجّح بيّنة وقوعها في حال الصّحة على بيّنة وقوعها في المرض ، لأنّ الأصل اعتبار حالة المرض ، لأنّه حادث ، والأصل إضافة الحادث إلى أقرب وقت من الحكم الذي يترتب عليه ، والأقرب هو المرض المتأخّر زمانه عن الصّحة ، فلهذا كانت البيّنة الراجحة بيّنة من يدعي حدوثها في زمان الصّحة ، إذ البيّنات شرعت لإثبات خلاف الأصل ^(٣) .

وقد جاء في مجلة الأحكام العدلية : ترجّح بيّنة الصّحة على بيّنة المرض ، مثلاً إذا وهب أحد مالاً لأحد ورثته ثمّ مات ، وادّعى باقي الورثة أنّه وهبه في مرض موته ، وادّعى الموهوب له أنّه وهبه في حال صحته ، ترجّح بيّنة الموهوب له ^(٤) .

(١) انظر : محمود بن اسماعيل ابن قاضي سماوة ، جامع الفصولين ، ١٨٣/٢ ؛ ابن نجيم ، الاشباه وانظائر ، ص ٢٥٨ ؛ المرداوي ، الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف ، ١٧٤/٧

(٢) انظر : الرملي ، نهاية المحتاج ، ٤١٤/٥ ؛ الخطيب الشربيني ، مغني المحتاج ، ٥٠/٣

(٣) انظر : الفتاوى البرازية (بهامش الفتاوى الهندية) ، ٤٥٣/٥ ؛ ابن عابدين العقود الدرية ، ٨٠٤٢ ؛ الرملي ، حاشية الرملي على جامع الفصولين ، ١٨٣/٢

(٤) مجلة الاحكام العدلية ؛ مادة ١٧٦٦

والثاني للشافعية : وهو أنه ترجّح بيّنة وقوعها في مرضه على بيّنة وقوعها في صحته ^(١) .

الحالة الثالثة : وهي ما إذا اقترنت دعوى أحدهما بالبيّنة دون الآخر ، وفي هذه الحالة لا خلاف بين الفقهاء في تقديم قول المدّعي صاحب البيّنة على قول الآخر الذي خلت دعواه عن البيّنة ، سواء أقام صاحب البيّنة بيّنته على صدور التصرف في الصّحة أو في المرض .

الفصل الثاني

في التعريف بالنكاح ومكم

نكاح المشرف على الهلاك

المبحث الأول : في تعريف النكاح لغة وشرعا

النكاح في اللغة : هو الضم والجمع ، ومنه تتناكحت الأشجار إذا تمايلت وانضم بعضها الى بعض ، مصدر نكح ، يقال نكح ينكح الرجل والمرأة نكاحا من باب ضرب ، قال ابن فارس وغيره يطلق على الوطء ، وعلى العقد دون الوطء ، وقد فرق العرب بين موضوع العقد وبين الوطء ، فإذا قالوا نكح فلانة أرادوا تزوجها وإذا قالوا نكح امرأته لم يريدوا إلا الوطء ، قال تعالى {فانكحوا ما طاب لكم من النساء } ^(١) ^(٢) .

^(١) انظر : الرملی ، نهاية المحتاج ، ٥٥/٦ ،

^(٢) سورة النساء ، آية (٣)

وفي الاصطلاح اختلف الفقهاء في تعريف النكاح وان كانت تؤدي في جملتها إلى أن موضوع عقد الزواج هو امتلاك المتعة أو حلها على الوجه المشروع^(١) :

فعرفه الحنفية بأنه : (عقد وضع لتملك المتعة بالأنثى قصدا)^(٢) ، أي يفيد حل استمتاع الرجل من امرأة لم يمنع من نكاحها مانع شرعي.

وعرفه المالكية بأنه : (عقد على مجرد متعة التلذذ بأتمية غير موجب قيمتها ببينة قبله ، غير عالم عاقده حرمتها ، إن حرمها الكتاب على المشهور^(٣) أو الإجماع على الآخر) .

وعرفه الشافعية بأنه : (عقد يتضمن إباحة وطء بلفظ إنكاح أو تزويج)^(٤) .

وعرفه الحنابلة بأنه : (عقد يعتبر فيه لفظ انكاح أو تزويج في الجملة)^(٥) .

المبحث الثاني: أركان النكاح وشروطه

أولا: أركان النكاح :

اختلف الفقهاء في تحديد أركان النكاح بين مقل ومستكثر وفيما يلي عرض لأراء الفقهاء في ذلك :

فذهب الحنفية إلى أن ركن النكاح هو الإيجاب والقبول فقط^(١) .

(١) محمد ابو زهرة ، محاضرات في عقد الزواج وأثاره ، ص ١٧

(٢) ابن الهمام ، فتح القدير ، ٩٩/٣ ، ابن عابدين ، حاشية ابن عابدين ، ٣/٣

(٣) المواق ، مواهب الجليل شرح مختصر خليل ، ٣٠٤/٣

(٤) شهاب الدين قليوبي ، حاشية قليوبي وعميرة على شرح المنهاج ، ٢٠٦/٣ ، احمد بن

حجر الهيتمي ، تحفة المحتاج ، ١٧٣/٧

(٥) الحجاوي ، الاقناع ، ١٥٦/٣ ، منصور البهوتي ، الروض المربع شرح زاد المستقنع ،

ص ٣٤٠

(١) انظر : ، الكاساني ، بدائع الصنائع ، ٢٢٩/٢

وذهب المالكية إلى أن أركانه ولي، ومحل (زوج وزوجة)، وصيغة ^(١) .
وذهب الشافعية إلى أن أركانه خمسة صيغة، وزوج، وزوجة، وشاهدان،
وولي ^(٢) .

وذهب الحنابلة إلى أن أركانه ثلاثة زوجان، والإيجاب، والقبول ^(٣) .
فمحل عقد النكاح هو الزوج والزوجة معا، وهما عند المالكية والشافعية
والحنابلة من أركان النكاح خلافا للحنفية .

ثانيا : شروط النكاح :

اتفق الفقهاء على أن للنكاح شروطا لا بد منها ، ولكنهم اختلفوا بعد ذلك في
تحديد هذه الشروط مع اتفاقهم على بعضها واختلافهم في البعض الآخر .

حيث اتفق الفقهاء على أنه يشترط أن يكون كل من الزوجين حلا للآخر،
وأن لا يقوم بواحد منهما مانع من موانع النكاح ، فلا يصح نكاح محرمة عليه
بنسب أو رضاع أو مصاهرة، ولا نكاح مجوسية، أو وثنية أو مرتدة، أو
ملاعنته، ولا نكاح ذات زوج، ولا مطلقته ثلاثا، ولا المعتدة من غيره، ولا
نكاح من تحرم جمعها مع زوج له و أن يكون العقد على التأبيد، إذ أن هذا
الشرط هو الذي يفترق به النكاح عن السفاح، فالعقد إذا لم يكن على سبيل
التأبيد فإنه محرم وهو سفاح، وعلى ذلك اتفاق أهل العلم ^(٤) .

وأما عن شروط النكاح التي وقع فيها الخلاف بين الفقهاء فهي متعددة
وليس في موضوع البحث، ومن أمثلة ذلك اشتراط الولي لعقد النكاح

(١) احمد الدردير ، الشرح الصغير ، ٣٣٤-٣٣٥

(٢) انظر : لخطيب الشربيني ، مغني المحتاج ، ٣ ، ١٣٩

(٣) انظر : البهوتي ، كشاف القناع ، ٣٧/٥

(٤) انظر : أبو محمد ابن حزم ، مراتب الإجماع ، ص ٦٣ ، ٦٤ ؛ ابن الهمان فتح القدير ، ٣ /

١١٩ ؛ الكاساني ، بدائع الصنائع ، ٢ ، ٢٥٧ ؛ ابن رشد ، بداية المجتهد ٢/٢٤ ، مغني

المحتاج ٣ / ١٧٥ ؛ كشاف القناع / ٥٦٩

واشترط الأشهاد عليه وغيرها مما هو مبسوط في مظانها في كتب الفقهاء ولكن يهمننا من هذه الشروط ما يتعلق بموضوع البحث وهو أن لا يكون احد الزوجين مشرفا على الهلاك قال ابن العربي المالكي (وأما نكاح المريض فمِنْ مَسَائِلِ الْخِلَافِ ؛ وَمَنْعَةُ مَالِكٍ وَجَوَزُهُ أَبُو حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيُّ) (١) .

المبحث الثالث : في حكم نكاح المشرف على الهلاك

المطلب الأول: أقوال العلماء في حكم نكاح المشرف على الهلاك .

اختلف الفقهاء رحمهم الله في حكم نكاح المشرف على الهلاك إلى ثلاثة أقوال :

١- حيث ذهب الحنفية والشافعية والحنابلة (٢) إلى أن حكم الزواج في حال مرض الموت والصحة سواء ، من حيث صحة العقد وتوريث كل واحد من الزوجين صاحبه وبه قال الحسن البصري (٣) وإبراهيم النخعي (٤) وأبو سفيان الثوري (٥) والشعبي (٦) وقضى به شريح (٧) ، ونقل ابن شاس عن مطرف أنه روى إجازة ذلك عن مالك جملة من غير تفصيل (٨) . وقال بذلك اللخمي من المالكية جاء في مواهب

(١) أحكام القرآن ، ٢٣٨ ، ٢ .

(٢) انظر : السرخسي ، البسوط ، ٣٠/١٨ ؛ علاء الدين الكاساني بدائع الصنائع ، ٢٢٥/٧ ؛ فتح القدير ، ٤/٧ ؛ الأم ، ١٠٨/٤ ؛ روضة الطالبين ، ٦، ١٣٢ ، ابن مفلح ، المبدع ، ١١٧/٧ ؛ ابن قدامة ، الكافي ، ٧/١١٢ ،

(٣) انظر المصنف ، ابن أبي شيبة ، ٣٦٢/٤ .

(٤) انظر : المصنف ، عبدالرزاق ، ٢٤١/٦ .

(٥) انظر : المصنف ، عبدالرزاق ، ٢٤١/٦ .

(٦) انظر : محمد بن الحسن ، الحجة على أهل المدينة ، ١٠٥/٣ .

(٧) انظر : محمد بن ادريس الشافعي ، الأم ، ١٠٨/٤ .

(٨) عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة ، ٦٤/٢ .

الجليل (وَالْمُحْتَارُ) لِلْخَمِي (خِلَافُهُ) أَي جَوَاز نِكَاح الْمَرِيض كِتَابِيَّة حُرَّة أَوْ أَمَةٌ مُسْلِمَةٌ وَهُوَ قَوْل أَبِي مُصْنَعِبٍ لَأَنِّ إِسْلَامَ الْكِتَابِيَّة وَعِثْقَ الْأَمَةِ خِلَافُ الْأَصْلِ ، وَالْغَالِبُ عَنْهُ وَمِنْ مَوَانِعِ النِّكَاحِ عَدَمُ اتِّصَاحِ الذَّكَوْرَةِ وَالْأُنْثَوِيَّةِ وَلَمْ يَذْكُرْهُ لِلدُّوْرَةِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ (^(١)) .

٢- وذهب المالكية في المشهور عنهم الى ان المريض والمريضة لايجوز لهما ان يتزوجا ، حتى ولو أذن الوارث لاحتمال موت الأذن أو صيرورته غير وارث (^(٢)) وقد جاء في المدونة نص الإمام في ذلك (قُلْتُ : أَرَأَيْتَ الْمَرْأَةَ تَنْزَوِّجُ وَهِيَ مَرِيضَةٌ أَيْجُوزُ تَزْوِجُهَا أَمْ لَا ؟ قَالَ : لَا يَجُوزُ تَزْوِجُهَا عِنْدَ مَالِكٍ ، قَالَ : فَإِنْ تَزَوَّجَهَا وَدَخَلَ بِهَا الزَّوْجُ وَهِيَ مَرِيضَةٌ ؟ قَالَ : إِنْ مَاتَتْ كَانَ لَهَا الصَّدَاقُ إِنْ كَانَ مَسَّهَا ، وَلَا مِيرَاثَ لَهَا مِنْهَا ، وَإِنْ مَاتَ هُوَ وَقَدْ مَسَّهَا فَلَهَا الصَّدَاقُ وَلَا مِيرَاثَ لَهَا ، وَإِنْ كَانَ لَمْ يَمَسَّهَا فَلَا صَدَاقَ لَهَا وَلَا مِيرَاثَ قُلْتُ : فَإِنْ صَحَّتْ أَتَيْتُ النِّكَاحَ ؟ قَالَ : قَدْ اخْتَلَفَ فِيهِ وَأَحَبُّ قَوْلِهِ إِلَيَّ أَنْ يُقِيمَ عَلَى نِكَاحِهِ ، وَلَقَدْ كَانَ مَالِكٌ مَرَّةً يَقُولُ يَفْسُخُ ، ثُمَّ عَرَضَتْهُ عَلَيْهِ فَقَالَ أَمْحُهُ (^(٣)) . قَالَ ابْنُ أَبِي زَيْدٍ الْقَيَّرَوَانِيُّ (وَنِكَاحُ الْمَرِيضِ الْمَمْنُوعِ مِنْ مَالِهِ يَفْسُخُ مَا دَامَ مَرِيضًا ، وَلَمْ يَخْتَلَفْ فِي هَذَا مَالِكٌ وَأَصْحَابُهُ) (^(٤)) ، وَهَذَا الْقَوْلُ مَرْوِيٌّ عَنْ الزَّهْرِيِّ (^(٥)) وَعَطَاءٌ (^(٦)) .

(١) منح الجليل شرح مختصر خليل ، ٤٥٧/٦

(٢) انظر : المدونة ، ٤٣٤/٥ ؛ عبد الباقي الزرقاني ، شرح الزرقاني على خليل ، ٣٠٠/٣ ،

الدردير ، الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي ، ٢٧٦/٢

(٣) رواية سحنون عن ابن القاسم ، المدونة ، ٤٣٤/٥

(٤) النوادر والزيادات على ما في المدونة من غيرها من الأمهات ، ٥٥٩/٤

(٥) انظر : المصنف ، ابن أبي شيبة ، ٣٦٣/٤

(٦) انظر : المصنف ، ابن أبي شيبة ، ٢٤٠/٦

٣- وذهب المالكية ^(١) في قول آخر عندهم إلى أن المريض والمريضة لا يجوز لكل واحد منهما أن يتزوج إلا إذا احتاج إليه ، حتى ولو أذن الوارث لاحتمال موته وصيرورته غير وارث ، وهذا القول مروى عن قتادة والقاسم بن محمد والزهرى وسالم بن عبد الله ^(٢) .

قال المواق (اُخْتَلِفَ فِي نِكَاحِ الْمَرِيضِ عَلَى قَوْلَيْنِ مَشْهُورَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ يُمْتَنَعُ سِوَاهُ كَانَ الْمَرِيضُ مُحْتَاجًا إِلَى النِّكَاحِ لِخِذْمَةٍ ، أَوْ اسْتِمْتَاعٍ ، أَوْ لَيْسَ بِمُحْتَاجٍ وَهَذَا الْقَوْلُ جَعَلَهُ اللَّخْمِيُّ هُوَ الْمَشْهُورُ وَالْثَّانِي أَنَّهُ إِنَّمَا يُمْتَنَعُ إِذَا لَمْ يَحْتَاجِ الْمَرِيضُ إِلَى النِّكَاحِ) ^(٣) .

المطلب الثاني : سبب الخلاف في هذه المسألة :

بين ابن رشد سبب الخلاف في هذه المسألة بقوله (واختلفوا في نكاح المريض فقال أبو حنيفة والشافعي: يجوز وقال مالك في المشهور عنه: إنه لا يجوز، ويتخرج ذلك من قوله أنه يفرق بينهما وإن صح ويتخرج من قوله أيضا أنه لا يفرق بينهما أن التفريق مستحب غير واجب).

وسبب اختلافهم: تردد النكاح بين البيع وبين الهبة، وذلك أنه لا تجوز هبة المريض إلا من الثلث ويجوز بيعه ولاختلافهم أيضا سبب آخر، وهو هل يتهم على إضرار الورثة بإدخال وارث زائد أو لا يتهم؟ ^(٤) .

^(١) انظر : الخرشي ، الخرشي على خليل ٢٣٤/٣ ، عبد الباقي الزرقاني ، شرح الزرقاني على خليل ، ٣٠٠/٣ ، الدردير ، الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي ، ٢٧٦/٢ ؛ المواق ، التاج والاكلیل بهامش مواهب الجليل ، ٤٨١/٣ .

^(٢) انظر : عبد الرزاق ، المصنف ، ٢٤٠/٦ ؛ ابن قدامة ، المغني ، ١٩١/٩ ، ابن حزم ، المحلى ، ٢٥/١٠ .

^(٣) مواهب الجليل ، ٣١٧/١٠ .

^(٤) ابن رشد ، بداية المجتهد ، ٣٥/٢ .

ومن خلال كلام ابن رشد يتضح أن سبب الخلاف في هذه المسألة يرجع إلى أمرين هما:

١- تردد النكاح بين البيع والهبة من حيث أنه دفع مال من جانب واحد فقط وهو الزوج دون استلام ما يقابله من الجانب الآخر مما يصلح أن تتعلق به حقوق الورثة فهو شبيه بهبة ، ومن جهة أنه عقد معاوضة وارد على منفعة البضع فهو شبيه بالبيع .

٢- هل يجوز للمريض أن يدخل وارثا جديدا على ورثته أم لا يجوز له ذلك ؟ حيث إن المريض إذا تزوج فقد ادخل على ورثته وارثا جديدا وهذا يترتب عليه نقصان نصيب كل وارث من التركة عما كان عليه قبل الوارث الجديد ^(١) .

المطلب الثالث : الأدلة والمنافشات

أولا : أدلة الفريق الأول القائلين بأن حكم الزواج في حال مرض الموت والصحة سواء:

استدل بالأدلة الآتية من الكتاب و السنة والمعقول :

١ - أما من الكتاب فاستدلوا بعموم قول الله تعالى { فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِّنَ النِّسَاءِ } ^(٢)

وجه الدلالة : أمر الله سبحانه بنكاح ما طاب من النساء لجميع المسلمين على جميع أحوالهم ، ولم يقيد ذلك بحالة دون حالة ، فيبقى الأمر على عمومته حتى يرد ما يخصه وحيث لم يرد ما يخصه فلا مانع من نكاح المشرف على الهلاك .

(١) احمد بن حميد ، مرض الموت وأثره في التصرفات ، ٧٨

(٢) سورة النساء ، آية رقم (٣)

المناقشة :

نوقش الاستدلال بهذه الآية بأنها ليست في محل النزاع حيث أن الأمر بالنكاح الوارد فيها المقصود به في حال الصحة وهذا أمر لا خلاف فيه ، والعموم الوارد فيها يقيد بما ورد في أدلة أصحاب القول الثالث كما سيأتي .

٢- وأما من جهة السنة فقد استدلوا بعدد من الآثار الواردة عن عدد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك ومنها :

أ - ما روي عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه قال : " لو لم يبق من أجلي إلا عشرة أيام وأعلم أنني أموت في آخرها يوماً ، لي فيهن طول على النكاح ، لتزوجت مخافة الفتنة " ^(١)

ب - وبما روى عن معاذ بن جبل رضي الله عنه أنه قال في مرضه الذي مات فيه: زوجوني ، إني أكره أن ألقى الله عز وجل عزباً ^(٢) .

المناقشة :

نوقش الاستدلال بهذين الأثرين بأنه لا حجة للمستدلين بهما على الجواز مطلقاً باحتياج أو غير احتياج ، واحدة أو مثني وثلاث ورباع؛ لأن كلا من الصحابييين الجليلين ليس له زوجة ولذلك فهما محتاجان إلى النكاح للقيام

^(١) أخرجه سعيد بن منصور ، السنن ، القسم الأول ، باب الترغيب في النكاح ، أثر رقم (٤٩٣) ، ١٣٩/١ ، وابن أبي شيبة ، المصنف ، ١٢٧/٤ ، ابن حزم ، المحلى ، ٤/١٠ ، والطبراني ، المعجم الأوسط ، باب من اسمه عبد الله ، ٣٧٥/٤ ، الهيثمي مجمع الزوائد ، ٢٥١/٤ وقال (وفيه عبد الرحمن المسعودي ، وهو ثقة ولكنه اختلط ، وبقية رجاله رجال الصحيح) ،

^(٢) أخرجه ابن أبي شيبة ، المصنف ، ١٢٧/٤ ، البيهقي ، السنن الكبرى ، باب في التزويج من كان يأمر به ، ٢٧٦/٦ ، الشافعي ، الام ، ١٠٣/٤ ، ابن حجر ، التلخيص الحبير ، ١٠٢/٤ وقال (رواه البيهقي من حديث الحسن عنه مرسل) .

بمصالحهما وطلبا للأحصان والاعفاف وبعدا عن أسباب الفتنة ، وهذا من مقاصد النكاح المهمة ، وقد بين معاذ رضي الله عنه ذلك بقوله (فإني أكره أن ألقى الله عزبا) :ذلك ابن مسعود رضي الله عنه بقوله (لتزوجت مخافة الفتنة) .

ج - واستدلوا كذلك بماروي عن عمر رضي الله عنه قال (إذا نكح الرجل المرأة وهو مريض فإن صداقها من الثلث) ^(١) .

وجه الدلالة : أن عمر رضي الله عنه أقر نكاح المريض ولم يمنعه ، بل وقضى بأن يكون صداق زوجه من ثلث المال، وإذا ثبتت صحة الزواج في مرض الموت ثبت الثوارث بين الزوجين لعموم آية الميراث بين الأزواج .
المناقشة :

هذا الأثر كذلك لا يدل على إباحة نكاح المريض مطلقا عند الحاجة أو عدمها ،فعمر رضي الله عنه لم يصرح في ذلك بشيء ولم يتناول حكم هذا النكاح بل قرر حكم الصداق في نكاح المريض إذا حصل وأنه يحتسب من الثلث الذي يجوز لمريض الموت أن يتصدق به في حال مرضه المخوف فكيف يكون حجة يستدل به على جواز النكاح مطلقا .

وعلى فرض التسليم بأن عمر رضي الله عنه أجاز نكاح المريض ولم يبطله إذ لو كان حراما لبينه ولم يسكت عن البيان فيجاب بأنه على فرض ذلك فهو يدل على جواز لنكاح عند الحاجة فقط ، إذا الأصل في النكاح أن يكون لحاجة ولمصلحة كل من الزوجين ، إذ النكاح لغير حاجة خلاف الأصل ، وما كان كذلك كان نادرا يستبعد حضوره في ذهن المتكلم فلا يشمل ^(٢) .

(١) أخرجه محمد بن الحسن ، الحجة على أهل المدينة ، ١٠٥/٣ ،

(٢) انظر : احمد بن حميد ، مرض الموت ، ص ٨٣

د - واستدلوا كذلك بما روي أن عبد الرحمن بن أم الحكم أراد في شكواه أن يخرج امرأته من ميراثها منه ، فأبى فنكح عليه ثلاث نسوة وأصدقهن ألف دينار لكل امرأة منهن فأجاز ذلك عبد الملك بن مروان ، وقيل إن الذي أجازة معاوية بن أبي سفيان ^(١) .

وجه الدلالة : هذه الآثار المروية عن عدد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم تدل على جواز النكاح في حال المرض وكان ذلك حسب ما يظهر كما يقول ابن حزم (بحضرة جميع الأحياء من الصحابة لا ينكر ذلك أحد) ^(٢) .

المنافضة :

أما فيما يتعلق بما روي عن أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم من آثار فقد تمت مناقشته فيما سبق وأما الاستدلال بقصة عبد الرحمن بن أم الحكم بأن الذي أجاز فعل عبد الرحمن بن أم الحكم هو عبد الملك ابن مروان ، وعبد الملك تابعي وليس بصحابي ، وفتوى التابعي ليست بحجة ، يضاف إلى ذلك أن الرواية الواردة في مصنف بن أبي شيبة والتي نصت على أن الذي أجاز الحكم معاوية رضي الله عنه ليست صحيحة ؛ لأن عبد الرحمن بن أم الحكم إنما توفي في أول خلافة عبد الملك وذلك بعد وفاة معاوية ^(٣) ، فكيف ينسب له رأي بعد وفاته ^(٤) .

^(١) أخرجه : المصنف عبد الرزاق ، باب الرجل يزوج وهو مريض ، ٢٤٢/٦ ، البيهقي ، معرفة السنن والآثار ، باب مكاح المريض ، ٤٥٥/١٠ ، البيهقي ، السنن الكبرى ، باب نكاح المريض ، ٦ ، ٢٧٦ ، الشافعي ، المسند ، باب ومن كتاب الوصايا .. ، ٣٧٧/١ ، الشافعي ، الام ، ١٠٩/٤ .

^(٢) ابن حزم ، المحلى ، ٢٦/١٠ .

^(٣) ابن حجر ، الإصابة في تمييز الصحابة ، ٧١/٣ .

^(٤) انظر : احمد بن حميد ، مرض الموت ، ص ٨٣ .

ج - واستدلوا كذلك بما روي عن نافع مولى ابن عمر قال: تزوج عبد الله بن أبي ربيعة بن المغيرة المخزومي بنت حفص بن المغيرة عمه وهو مريض لتشارك نساءه في الميراث ^(١) .

واستدلوا من جهة المعقول بالأدلة التالية :

أ - قالوا : إن الزواج من الحوائج الأصلية والمريض لا يمنع من صرف ماله في شراء حوائجه الأصلية كابتياعه طعامه ودواءه فلا يمنع من الزواج ^(٢) .

المناقشة :

نوقش بأن هذا استدلال لا يتم لأن اعتبار النكاح من الحوائج الأصلية حينما يكون المريض محتاجا إليه ، أما عند عدم الحاجة إليه بل فعله المريض إضرارا بالورثة فلا يجوز ذلك ؛ لأنه لا يعتبر من الحوائج الأصلية حينئذ ^(٣) .

ب - قالوا : إن عقد الزواج عقد معاوضة كعقد البيع فكما يصح عقد البيع في الصحة والمرض كذلك عقد النكاح يصح في الصحة والمرض ^(٤) .

المناقشة :

بأن هذا قياس مع الفارق لأن عقد البيع عقد معاوضة محضة حيث أن المريض يسلم العين ويأخذ ما يقابلها بخلاف عقد النكاح إذ المال يدفع فيه من جانب واحد وهو الزوج فافترقا ^(٥) .

(١) ابن حزم ، المحلى ، ١٠ / ٢٦

(٢) انظر : ابن حزم ، المحلى ، ١٠ / ٢٦

(٣) انظر : احمد بن حميد ، مرض الموت ، ص ٨٣

(٤) انظر : انظر ابن قدامة ، المغني ، ٩ / ١٩١ ؛ الطحاوي ؛ مختصر خلاف العلماء ؛ ٢ / ٣

(٥) انظر : احمد بن حميد ، مرض الموت ، ص ٨٣

ج - قالوا : إن نكاح المريض صدر من أهله في محله بشرطه فيصح كحال الصحة^(١) .

المناقشة :

نوفش بأن هذا الاستدلال غير مسلم به ؛ لأن توفر الشروط غير مسلم هنا، فان من شروط جواز النكاح عند الملكية ألا يكون أحد الزوجين مريضا غير محتاج إليه كما هو في محل النزاع^(٢) .

ثانيا : أدلة الفريق الثاني القائلين بأن المريض والمريضة ومن في حكمهم من المشرفين على الهلاك لا يجوز لهما أن يتزوجا :

أ - استدلوا بالنهي عن إدخال وارث على الورثة في حال المرض المخوف ، فان المريض بزواجه قد أدخل على الورثة وارثا جديدا وفي ذلك مضارة لهم وإنقاص لحقوقهم ، قال الدسوقي (وإنما لم يمنع من وطء زوجته مع أن فيه إدخال وارث وقد نهى عنه ؛ لان في النكاح إدخال وارث محقق وليس ينشأ عن كل وطء حمل)^(٣) .

المناقشة :

يمكن مناقشة دليل أصحاب هذا القول من وجهين :

١ - هذا الأصل الذي بنى عليه المالكية قولهم بعدم جواز نكاح المريض وهو النهي عن إدخال وارث على الورثة لم أعثر له على دليل من الكتاب والسنة فيما اطلعت عليه ، وإذا لم يثبت الأصل لم يبق للقول حجة .

(١) انظر : المصدر السابق .

(٢) انظر : احمد بن حميد ، مرض الموت ، ص ٨٣

(٣) انظر : الدسوقي ، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ، ٢ / ٢٧٦

٢ - أن مشاركة الزوج أو الزوجة للوارث إذا كان الزواج لحاجة إنما ثبتت تبعاً لا قصداً ، حيث أن زواج المريض في هذه الحالة إنما جاز بسبب الحاجة ، إذ يفهم من كلمة (إدخال الوارث) أنه لا بد من وجود قصد الإدخال وذلك حين الزواج من غير حاجة ، فإذا ليوحد قصد إدخال الوارث كان مجرد دخول ومشاركة للورثة وليس إدخالاً^(١) . ويمكن أن يستأنس بالقاعدة الفقهية في ذلك (يثبت تبعاً مالا يثبت استقلالاً)^(٢) .

ب - قالوا (ولأنه عقد نكاح لاميراث فيه ، فكما منع أن يحرم بالطلاق وارثاً بطل أن يريد بالنكاح مثله)^(٣)

المناقشة :

يمكن أن يناقش هذا الدليل بالقياس بأنه قياس مع الفارق ، لأن المطلق في مرض الموت قصد قاصداً فاسد بهذا الطلاق وهو حرمان زوجه من الميراث فعوقب بنقيض قصده فترث حتى بعد انقضاء عدتها منه ما لم تتزوج أو ترتد بخلاف النكاح فالقصد منه تحقيق مصلحة كبرى وقضاء حاجة مهمة من الحوائج الأصلية فافترقا .

ثالثاً : أدلة الفريق الثالث القائلين بأن المريض والمريضة ومن في حكمهم من المشرفين على الهلاك لا يجوز لهما أن يتزوجا إلا إذا كانا محتاجين إليه :

ويمكن أن يستدل لأصحاب هذا القول بأن الأصل منع هذا النكاح لما فيه من مضارة إدخال وارث جديد على الورثة وهو منهي عنه ولكن إذا وجدت

(١) انظر : احمد بن حميد ، مرض الموت ، ص ٨٣

(٢) الندوي ، القواعد الفقهية ، ٢٥٨

(٣) النوازل والزيادات على مافي المدونة من غيرها من الأمهات ، ٥٥٩/٤

الحاجة الداعية لذلك فإن هذه الحاجة تنزل منزلة الضرورة في حق الواحد من الناس ^(١) فيجوز حينئذ أن يتزوج المريض والمريضة تحقيقاً لمصلحتهما ودفعاً للمفسدة ، ولا ريب أن مصلحة المورث مقدمة على مصلحة الوارث في توفير احتياجاته .

المطلب الرابع: القول الراجح في هذه المسألة

من خلال ما سبق بيانه من أدلة ومناقشات يترجح قول أصحاب التول الثالث القائلين بأن المريض والمريضة ومن في حكمهم من المشرفين على الهلاك لا يجوز لهما أن يتزوجا إلا إذا كانا محتاجين إليه وذلك للأسباب الآتية:

- ١ - أن أدلة أصحاب القول الأول القائلين بالجواز قد تمت مناقشتها فلم يبق فيها بعد ذلك مستمسك لما ذهبوا إليه من الجواز المطلق ، لأن الجواز المطلق يصادمه المقاصد العامة للشريعة الإسلامية في منع الضرر ، حيث منع المريض المخوف من الطلاق البائن بقصد حرمان زوجه من الميراث لما فيه من الإضرار بها ، ولو أوقع الطلاق بهذا القصد فإنه يعامل بنقيض قصده فتورث زوجه منه حتى لو كان موته بعد خروجه من عدتها ما لم ترتد أو تتزوج كما ذهب إلى ذلك جمع من الصحابة والتابعين وبه قال الحنفية والمالكية والشافعية في القديم والحنبلة ^(٢) ، فكذاك الذي يتزوج من غير حاجة ولكن بقصد الإضرار

(١) أحد الندوي ، القواعد الفقهية ، ص ٢٣٣ ، أحمد الزرقا ، شرح القواعد الفقهية ، ص ٢٠٩

(٢) انظر : ابن قدامة ، المغني ، ١٩٤ / ٩ - ١٩٥ ؛ ابن الهمام ، فتح اقدير ، ١٥١ / ٣ ؛ السرخسي ، المبسوط ، ١٥٤ / ٦ ؛ الخرشي ؛ شرح الخرشي على مختصر خليل ، ١٨ / ٤ ؛ النووي ، روضة الطالبين ، ٧٢ / ٨ ، تكملة شرح المجموع ، ٢١٩ / ١٥ ؛ البهوتي ، كشف القناع ، ٤٠٦ / ٤

بالورثة فينبغي أن يعامل بنقيض قصده قال ابن أبي زيد القيرواني
(فكما منع أن يحرم بالطلاق وارثاً، بطل أن يريد بالنكاح مثله) (١).

وأما صحة عقد النكاح للحاجة فقد نص شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله
على صحة عقد نكاح المريض وعلى ارثها منه حيث سئل شيخ الإسلام ابن
تيمية رحمه الله : في مريض تزوج في مرضه ، فهل يصح العقد ؟ فأجاب :
نكاح المريض صحيح ، ترث المرأة في قول جماهير علماء المسلمين من
الصحابية والتابعين ، ولا تستحق إلا مهر المثل ، لا تستحق الزيادة على ذلك
بالإتفاق " (٢) .

٢ - أن أدلة القول الثاني القائلين بالمنع مطلقاً قد تمت مناقشتها بما لا يبقى
معها حجة ، حيث إن الأصل الذي يستندون إليه في المنع مطلقاً لم
نقف على دليل يعضده ، وإذا لم يثبت الدليل لم يبق بعد ذلك للقول
مستمسك فيسقط .

٣ - إن القول الثالث الذي يرى جواز زواج المشرف على الهلاك للحاجة
هو القول الوسط العدل ، الذي يساير المصلحة العامة للمكلفين ويوافق
مقاصد الشارع الرئيسية من التشريع في جلب المصالح ودرء المفاسد
لأن فيه محافظة على حقوق الجميع من المريض و الورثة فالمريض
بعدم التحجير عليه في صرف ماله في قضاء حوائجه الأصلية من
الزواج الذي هو محتاج إليه ليخفف عنه كثيراً من كربيه ومشقته
ومعاناته والورثة بمنع إلحاق الضرر بحقوقهم إذا لم يكن للزواج
حاجة . وهذا القول هو الذي رجحه ابن رشد المالكي بعد أن ناقش أدلة

(١) النوادر والزيادات على مافي المدونه من غيرها من الأمهات ، ٥٥٩/٤

(٢) ابن تيمية ، مجموع الفتاوى ، ٩٩/٣ ، ٤٦٦/٥

المانعين مطلقا بقوله (ورد جواز النكاح بإدخال وارث قياس مصلحي لا يجوز عند أكثر الفقهاء، وكونه يوجب مصالح لم يعتبرها الشرع إلا في جنس بعيد من الجنس الذي يرام فيه إثبات الحكم بالمصلحة، حتى أن قوما رأوا القول بهذا القول شرع زائد وإعمال هذا القياس يوهن ما في الشرع من التوقيف، وأنه لا تجوز الزيادة فيه كما لا يجوز النقصان.

والتوقف أيضا عن اعتبار المصالح تطرق للناس أن يتسرعوا لعدم السنن التي في ذلك الجنس إلى الظلم، فلنفوض أمثال هذه المصالح إلى العلماء بحكمة الشرائع الفضلاء الذين لا يتهمون بالحكم بها، وبخاصة إذا فهم من أهل ذلك الزمان أن في الاشتغال بظواهر الشرائع تطرقا إلى الظلم، ووجه عمل الفاضل العالم في ذلك أن ينظر إلى شواهد الحال، فإن دلت الدلائل على أنه قصد بالنكاح خيرا لا يمنع النكاح، وإن دلت على أنه قصد الإضرار بورثته منع من ذلك كما في أشياء كثيرة من الصنائع يعرض فيها للصناع الشيء وضده مما اكتسبوا من قوة مهنتهم إذ لا يمكن أن يحد في ذلك حد مؤقت صناعي، وهذا كثيرا ما يعرض في صناعة الطب وغيرها من الصنائع المختلفة (١). فابن رشد يشير إلى أهمية أعمال قاعدة سد الذرائع فهي من صلب أعمال المصالح، ويحتاج فيها العلماء إلى التوسط حذرا من الزيادة في الشرع، وإسناد ذلك بحسب تعبير ابن رشد إلى الفضلاء، ضمنا لتحقيق مقاصد الشرع.

٤ - الأصل أن المرض لا ينافي أهلية الحكم - أي ثبوت الحكم ووجوبه على الإطلاق - سواء كان من حقوق الله أو العباد ، ولا أهلية العبادة - أي التصرفات المتعلقة بالحكم - إذ لا خلل في الذمة والعقل للذين هما مناط الأحكام ، ولهذا صح نكاح المريض عند حاجته وكذلك طلاقه

(١) بداية المجتهد ، ٢ / ٣٥

وإسلامه ، وانعقدت تصرفاته كالبيع والشراء وغير ذلك ، إلا أنه لما كان فيه نوع من العجز شرعت العبادات فيه على حسب القدرة الممكنة، وآخر ما لا قدرة عليه أو ما فيه حرج .

الخاتمة وأهم النتائج

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ، وبفضله تحسن الخاتمات ، وبجوده ومنته تعظم المكرمات ، والصلاة والسلام على إمام الهدى نبينا محمد وعلى آله وصحبه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين ...

أما بعد :

فمن خلال ما سبق عرضه وبيانه في مسألة حكم نكاح المشرف على الهلاك توصلنا إلى النتائج الآتية :

١- المشرفون على الهلاك هم الذين تعتر بهم عوارض مختلفة تنبؤ عن قرب موتهم عادة ، وهذه العوارض كانت محل اهتمام الفقهاء وبحثهم واجتهاداتهم ، فالذي قرب أجله له أحكام خاصة تضبط بعض تصرفاته كتبرعه ونكاحه وغير ذلك ، وأظهر هؤلاء المشرفين على الهلاك والذين كانوا بمثابة الأصل لبحث الفقهاء المريض مرض الموت وألحق به غيره من المشرفين على الهلاك .

٢- الأمراض التي تصيب الإنسان ليست على درجة واحدة من الخطورة على حياة المكلف ، ولذلك فإن أثرها على تصرفاته ليس على درجة واحدة كذلك ، فالأمراض الخطيرة التي تؤدي غالباً إلى الموت هي التي تسمى الأمراض المخوفة وما عداها ليست كذلك .

٣- يشترط لتحقق مرض الموت المخوف أن يتوافر فيه وصفان :

الوصف الأول : أن يكون مخوفاً ، أي يغلب الهلاك منه عادةً أو يكثر .

الوصف الثاني : أن يتصل المرض بالموت ، سواء وقع الموت بسببه أم بسبب آخر خارجي عن المرض كقتل أو غرق أو حريق أو تصادم أو غير ذلك .

٤- الأمراض المزمنة أو الممتدة لا تعد مرض الموت ، إلا إذا تغير حال المريض واشتد وخيف منه الهلاك ، فيكون حال التغير مرض الموت إن اتصل بالموت .

٥- ألحق جمهور الفقهاء بالمريض مرض الموت في الحكم حالات مختلفة وعديدة ليس فيها مرض أو اعتلال صحة مطلقاً ، وهذه الحالات هي :

أ - إذا قُتِلَ للقتل ، سواء أكان قصاصاً أو غيره .

ب - راكب السفينة إذا اضطربت وأوشكت على الغرق وبعضهم قيد ذلك بمن بقي معلقاً على لوح خشب بعد غرق السفينة .

ج - من كان بين الصفيين حين التحم قتال بين فريقين متكافئين أو قريبي التكافؤ .

د - من وقع في أسر قوم عادتهم قتل الأسرى .

هـ - المرأة الحامل إذا ضربها المخاض .

٦- إذا طعن الورثة مثلاً في تصرفات مورثهم بدعوى صدورها عنه في مرض موته بما يمس حقوقهم وادّعى المنتفع أن هذه التصرفات وقعت من مورثهم في صحته ، يفرق بين حالات ثلاث :

- إذا خلت دعوى كل منهما عن البينة .

- وهي ما إذا اقترنت دعوى كل منهما بالبيّنة .
- وهي ما إذا اقترنت دعوى أحدهما بالبيّنة دون الآخر ، وفي هذه الحالة لا خلاف بين الفقهاء في تقديم قول المدّعي صاحب البيّنة على قول الآخر .
- ٧ - اختلف الفقهاء رحمهم الله في حكم نكاح المشرف على الهلاك إلى ثلاثة أقوال :
- أ - حيث ذهب الحنفية والشافعية والحنابلة إلى أن حكم الزواج في حال مرض الموت والصّحة سواء ، من حيث صحّة العقد وتوريث كلّ واحد من الزوجين صاحبه .
- ب - وذهب المالكية في المشهور عنهم إلى أن المريض والمريضة لا يجوز لهما أن يتزوجا ، حتّى ولو أذن الوارث لاحتمال موت الأذن أو صيرورته غير وارث .
- ج - وذهب المالكية في قول آخر عندهم إلى أن المريض والمريضة لا يجوز لكل واحد منهما أن يتزوج إلا إذا احتاج إليه، حتّى ولو أذن الوارث لاحتمال موته وصيرورته غير وارث .
- ٨- وسبب اختلاف الفقهاء في هذه المسألة : تردد النكاح بين البيع وبين الهبة، وذلك أنه لا تجوز هبة المريض إلا من الثلث ويجوز بيعه ولاختلافهم أيضا سبب آخر، وهو هل يتهم على إضرار الورثة بإدخال وارث زائد أو لا يتهم؟ .

٩- يترجح قول أصحاب القول الثالث القائلين بأن المريض والمريضة ومن في حكمهم من المشرفين على الهلاك لا يجوز لهما أن يتزوجا إلا إذا كانا محتاجين إليه .

١٠- بعد هذا البحث يترجح القول بجواز زواج المحكوم عليه بالقصاص في الطائف لأنه محتاج إليه حاجة أصلية فهو عزب وقصد من هذا الزواج الولد الصالح الذي يدعو له مع انتفاء شبهة الإضرار بالبرثة خاصة مع موافقة الزوجة وتوفير كافة الأركان والشروط الشرعية لإتمام عقد الزواج .

١١- اظهر هذا البحث كذلك أن ما ورد في مقال الكاتب الذي عرضت لجزء منه في مقدمة هذا البحث فيه كثير من المغالطات والتجني على الفقه الإسلامي بهذا الحكم الواحد الذي يستهجن فيه ما ذهب إليه جمهور أهل العلم في هذه المسألة خاصة عندما قال الكاتب (وما تم في عنبر القتل بزفاف محكوم عليه بالقصاص لا يعتبر شرعياً بل هو من الناحية الفقهية في رأيي- زواج باطل وسابقة لم تحصل في تاريخنا الإسلامي) ثم دعواه بعد ذلك بطلان كافة تصرفات المريض بمرض مخوف عندما قال الكاتب (ففي حالة المرض المخوف أقر الفقهاء ببطلان تصرفاته) مع أن جميع الفقهاء متفقون على نفاذ تصرفه في ثلث ماله وكذلك الجمهور على صحة نكاحه كما بينت من خلال هذا البحث ، وأما تساؤله عن مصير الولد الذي سيولد وكيف سيواجه المجتمع فأقول وهل عدنا إلى مقولة أهل الجاهلية بقتل الأولاد خشية الفقر فنهاهم الله عن ذلك بقوله (ولا تقتلوا أولادكم خشية إملاق نحن نرزقهم وإياكم) ^(١) فانه تكفل برزق جميع خلقه (وما من دابة في

(١) سورة الاسراء ، آية رقم ، (٣١)

الأرض إلا على الله رزقها)^(١) وأما قوله بأن السجن أصبح مكانا للترفيه بالسماح بمثل هذا الزواج ، فيرد بأن السجن كما أنه عقوبة صارمة تقيد حرية السجين وتعزله عن مجتمعه فهو كذلك دار توجيه وتربية وتهذيب وإصلاح إذا أحسن استثماره ، ثم من أفقد هذا السجين إنسانيته بل هو إنسان أخطأ ولقي عقوبة جريمته فلا نكون عوناً للشيطان عليه .

(١) سورة هود ، آية رقم ، (٦)

ثبت المصادر والمراجع

القرآن الكريم

أحكام القرآن .

محمد بن عبد الله العربي . تحقيق : علي محمد البحاوي . الطبعة الأولى .
مصر : دار إحياء الكتب العربية ١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م .

إحياء علوم الدين

محمد بن محمد الغزالي أبو حامد، الطبعة الأولى ، بيروت : دار المعرفة.

الأشباه والنظائر

زين الدين بن نجيم، الطبعة (بدون) ، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٠هـ

الإصابة في تمييز الصحابة

أحمد بن حجر العسقلاني . الطبعة الأولى ، بيروت : دار العلوم الحديثة.

أعلام الموقعين عند رب العالمين

محمد بن أبي بكر (ابن القيم)، راجعه : طه عبد الرؤوف ، بيروت : دار

الجيل .

الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان

ابن حبان ، محمد البستي، الطبعة الأولى ، ترتيب علي الفارسي، بيروت :

دار الكتب، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .

الإقناع في فقه الإمام أحمد

الحجاوي، شرف الدين بن موسى ، الرياض ، مكتبة الرياض الحديثة .
الأم

محمد بن إدريس الشافعي، الطبعة (بدون) القاهرة، دار الشعب، ١٣٨٨هـ.

الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد

المرداوي، علي بن سليمان، الطبعة الثانية، تحقيق : محمد الفقي، بيروت :
دار إحياء التراث العربي، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .

بدائع الصنائع

علاء الدين الكاساني، الطبعة الثانية، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٠٦هـ -
١٩٨٦م .

بداية المجتهد ونهاية المقتصد

ابن رشد، محمد بن أحمد ، الطبعة (بدون) ، بيروت : دار الفكر .

البهجة في شرح التحفة

أبو الحسن علي بن عبد السلام التسولي، الطبعة : الأوفست، التاريخ :
بدون، بيروت ، دار الفكر .

التاج والإكليل لمختصر خليل

محمد بن يوسف المواق، الطبعة الثانية، بيروت : دار الفكر، ١٣٩٨هـ -
١٩٧٨م .

تبين الحقائق

الزليعي، عثمان بن علي، الطبعة (بدون) باكستان : المكتبة الإمدادية، التاريخ، (بدون) .

تحفة المحتاج بهامش حواشي الشرواني والعبادي

الهيثمي، أحمد بن حجر، الطبعة (بدون) ، بيروت : دار الفكر .

تحرير ألفاظ التنبيه

محيي الدين يحيى بن شرف النووي، تحقيق عبد الغني الدقر . الطبعة الأولى، بيرة ت : دار القلم، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .

التعريفات

الشريف محمد بن علي الجرجاني، الطبعة الأولى، بيروت، دار الكتب العلمية ١٤٠٣ - ١٤٠٤ هـ .

تكملة المجموع شرح المذهب

محمد نجيب المطيعي . الطبعة (بدون) ، مصر : مطبعة الإمام، الناشر زكريا علي يوسف .

التلخيص الحبير

أحمد بن حجر، الطبعة (بدون)، المدينة : الناشر (بدون) ، ١٣٨٤ هـ

الجامع الصحيح

محمد بن إسماعيل البخاري، عناية : محيي الدين الخطيب، الطبعة الأولى (الأولى) القاهرة، المكتبة السلفية، ١٤٠٠ هـ .

جامع الفصولين

محمود بن إسماعيل ابن قاضي سماوة ، الطبعة الأولى ، مصر : المطبعة
الأزهرية ، ١٣٠٠ هـ .

حاشية الدسوقي على الشرح الكبير

الدسوقي ، شمس الدين محمد عرفة الدسوقي، الطبعة (بدون) ، بيروت :
دار الفكر، التاريخ (بدون) .

حاشية رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار

بن عابدين، محمد أمين .. الطبعة الثانية ، بيروت : دار الفكر ، ١٣٩٩ هـ .
حاشيتا قليوبي وعميرة على شرح جلال الدين المحلي على منهاج الطالبين
قليوبي، شهاب الدين، الطبعة (بدون) ، مصر : دار إحياء الكتب العربية،
التاريخ (بدون) .

الحجة على أهل المدينة

محمد بن الحسن الشيباني، تعليق : محمد حسن الكيلاني الطبعة : بدون،
الهند : مطبعة المعارف الشرقية ، ١٣٨٥ هـ .

الدر المختار شرح تنوير الأبصار مطبوع مع حاشية رد المحتار

الحصكفي، محمد علاء الدين بن علي بن محمد ، الطبعة (بدون) ،
بيروت: دار الفكر، التاريخ (بدون) .

الروض المربع شرح زاد المستنقع

منصور بن يونس البهوتي .. الطبعة (بدون) ، بيروت : علم الفكر،
التاريخ (بدون) .

روضة الطالبين

محيي الدين يحيى بن شرف النووي، الطبعة (بدون) ، بيروت : المكتب الإسلامي، التاريخ (بدون) .

السنن الكبرى

البيهقي ، أحمد بن حسين بن علي، الطبعة (بدون) ، بيروت : دار المعرفة، التاريخ (بدون) .

السنن

سعيد بن منصور، تحقيق : حبيب الرحمن الأعظمي، الطبعة الأولى ، بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

شرح الخرشي على مختصر خليل

أبو عبد الله محمد الخرشي ، الطبعة : (بدون) طبعة بالأوفست، بيروت : دار صادر .

شرح الزرقاني على مختصر خليل

عبد الباقي الزرقاني، الطبعة (بدون) مصر : المطبعة الكبرى، التاريخ (بدون) .

الشرح الصغير بهامش بلغة السالك لأقرب المسالك

الصاوي، الطبعة الأخيرة، مصر : مكتبة ومطبعة مصطفى الحلبي، ١٣٧٢هـ - ١٩٥٢م .

شرح القواعد الفقهية

أحمد الزرقاء، الطبعة الأولى ، بيروت : دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

شرح منتهى الإرادات المسمى : دقائق أولي النهي، لشرح المنتهى

البهوتي، منصور بن يونس بن إدريس، الطبعة (بدون) ، بيروت : دار الفكر، التاريخ (بدون) .

صحيح مسلم

مسلم بن الحجاج القشيري، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي، الطبعة (بدون)، مصر : مطبعة دار إحياء الكتب العربية ، التاريخ (بدون) .

صحيفة الوطن

العدد : ٢٥٩١ السبت ٢٣/١٠/١٤٢٨هـ - ٣ نوفمبر ٢٠٠٧م .

صحيفة القبس الكويتية

الكويت : العدد رقم ١٢٣٦٤ ، الجمعة ٢٢/٤/١٤٢٨هـ .

صحيفة عكاظ

العدد : ٢٣٤٠ الثلاثاء ٣/١١/١٤٢٨هـ - ١٣ نوفمبر ٢٠٠٧م .

عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة

جلال عبد الله ابن شاس ، تحقيق : د. محمد أبو الأجفان وعبد الحفيظ منصور، الطبعة الأولى ، بيروت ، دار الغرب الإسلامي، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

العقود الدرية في تنقيح الفتاوي الحامدية

محمد أمين بن عابدين ، الطبعة (بدون) ، القاهرة، المطبعة الميمنية، ١٣١٠هـ .

الفتاوي البزازية بهامش الفتاوي الهندية

الشيخ نظام وآخرون، الطبعة الرابعة، بيروت : دار إحياء التراث الإسلامي، التاريخ (بدون) .

فتح العلي المالك (فتاوي عليش)

محمد أحمد عليش ، الطبعة (بدون) ، القاهرة، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٣٧٨هـ - ١٩٥٨م .

فتح القدير

كمال الدين محمد، الطبعة (بدون) ، بيروت : دار إحياء التراث العربي .

الفروع

شمس الدين محمد بن مفلح، مراجعة : عبد اللطيف السبكي، الطبعة الثانية، ١٣٧٩هـ - ١٩٦٠م .

القاموس المحيط

محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، الطبعة الثانية، مصر ، الطبعة الحسنية، ١٣٤٤هـ .

القواعد الفقهية المستخرجة من كتاب أعلام الموقعين

عبد المجيد الجزائري، الطبعة الأولى ، الدمام : دار القلم ، ١٤٢١هـ .

الكافي في فقه الإمام أحمد

موفق الدين عبد الله أحمد بن قدامة، الطبعة الأولى، دمشق ، المكتب الإسلامي، ١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م .

كشاف القناع عن متن الإقناع

منصور البهوتي، ط (بدون) ، بيروت : عالم الكتب، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

كشف الأسرار عن أصول البزدوي

علاء الدين عبد العزيز بخاري، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٣٩٤هـ .
١٩٧٤م .

لسان العرب

محمد بن مكرم بن منظور ، ط (بدون) ، بيروت : دار صادر ، ١٣٧٤هـ -
١٩٥٥م .

المبدع في شرح المقنع

أبو إسحاق شمس الدين محمد بن مفلح، الطبعة (بدون) ، دمشق : المكتب
الإسلامي، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .

المبسوط

محمد السرخسي، الطبعة (بدون) ، بيروت : دار المعرفة ١٤٠٦هـ -
١٩٨٦م .

مجلة الأحكام العدلية

مطبوع مع شرح المجلة للأتاسي ، حمص : مطبعة حمص ، ، ١٣٤٩هـ .

مجمع الزوائد ومنبع الفوائد

علي الهيثمي ، الطبعة (بدون) ، بيروت : مؤسسة المعارف، ١٤٠٦هـ -
١٩٨٧م .

مجموع فتاوى شيخ الإسلام بن تيمية

أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، جمع : عبد الرحمن بن قاسم وابنه محمد،
القاهرة، إدارة المساحة العسكرية، ١٤٠٤ هـ .

مجمع الزوائد ومنبع الفوائد

علي الهيثمي ، الطبعة (بدون) ، بيروت : مؤسسة المعارف، ١٤٠٦ هـ -
١٩٨٧ م .

محاضرات في عقد الزواج وآثاره

محمد أبو زهرة، الطبعة (بدون) ، مصر : دار الفكر العربي، التاريخ
(بدون).

المدونة

عبد السلام بن سعيد التتوخي المشهور بسحنون ، الطبعة (بدون) بيروت،
دار الفكر ، التاريخ (بدون) .

مراتب الإجماع

ابن حزم، علي بن أحمد، الطبعة (بدون) بيروت : دار الكتب العلمية
المستدرك على الصحيحين، محمد بن عبد الله الحاكم، بيروت : دار المعرفة،
التاريخ (بدون) .

مرض الموت وأثره في التصرفات

أحمد بن عبد الله بن حميد، رسالة ماجستير، مكة : جامعة أم القرى،
١٣٧٠ هـ - ١٣٩٨ م .

المسند

محمد بن إدريس الشافعي ، الطبعة الثانية، بيروت : دار الكتب العلمية،
١٣٧٠هـ - ١٩٥٠م .

المصباح المنير

أحمد الفيومي، الطبعة (بدون) ، بيروت : مكتبة لبنان ، ١٩٨٧م .

المصنف في الأحاديث والآثار

عبد الله بن أبين شبيه، تحقيق عامر العمري وآخرون، بومباي : الدار
السلفية، ١٣٩٠هـ .

المصنف

عبد الرزاق الصنعاني، تحقيق : حبيب الرحمن الأعظمي، بيروت :
المكتب الإسلامي، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

المطلع على أبواب المقنع

شمس الدين محمد بن أبي الفتح البعلي ، الطبعة الأولى ، بيروت : المكتب
الإسلامي، ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م .

المعجم الأوسط

سليمان الطبراني، الطبعة (بدون) ، بيروت : دار الكتب العلمية .

معجم مقاييس اللغة

ابن فارس، أحمد بن زكريا، الطبعة (بدون) بيروت : دار الفكر، ١٣٩٩هـ -
١٩٧٩م .

معرفة السنن والآثار

أحمد بن حسين البيهقي، تحقيق : كسروي حسن ، الطبعة الأولى ،
١٤١٢هـ - ١٩٩١م .

المغني

عبد الله بن أحمد بن قدامة ، تحقيق : عبد الله التركي وعبد الفتاح الحلو،
الطبعة الأولى ، القاهرة : دار هجر للطباعة ، ١٤٠٦هـ .

مغني المحتاج

محمد الخطيب الشربيني، الطبعة (بدون) ، بيروت : دار إحياء التراث ..

المهذب في فقه الإمام الشافعي

إبراهيم بن علي الشيرازي ، تحقيق : محمد الزحيلي، الطبعة الأولى،
بيروت : دار القلم، ١٤١٢هـ .

مواهب الجليل

محمد الحطاب، الطبعة الثانية، بيروت : دار الفكر ، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م .

الموسوعة الفقهية

وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية الكويتية ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٥هـ -
١٩٨٤م .

نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج

محمد بن أبي العباس الرملي ، الطبعة (بدون) ، بيروت : دار الفكر،
١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .

النوادر والزيادات على ما في المدونة من غيرها من الأمهات

أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن أبي زيد القيرواني، تحقيق : د. محمد حجي ، الطبعة الأولى، بيروت : دار الغرب الإسلامي .

أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن أبي زيد القيرواني، تحقيق : د. محمد حجي ، الطبعة الأولى ، بيروت ، دار الغرب الإسلامي .

مختصر اختلاف العلماء

أحمد الجصاص ، تحقيق : عبد الله نذير، الطبعة الأولى، بيروت : دار البشائر الإسلامية، ١٤١٦ هـ .

المحلي

علي بن أحمد بن حزم ، الطبعة (بدون) ، بيروت : دار الفكر .

